

لجنة الصناعة والطاقة تستعرض أهم التحديات وكيفية مواجهتها

عقدت لجنة الصناعة والطاقة برئاسة م/ محمد أيمن قررة رئيس اللجنة بغرض مناقشة كيفية النهوض بالصناعة المصرية في ظل المستجدات الحالية، وتحديد أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي الهام وبحث كيفية تجاوزها. أكد م/ محمد أيمن قررة على أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الوقت الراهن حيث تعتبر من أهمها الآتي:

١. الإجراءات البنكية (التحويلات المالية).
٢. عدم انتظام الشحن في بعض الخطوط الملاحية.
٣. المطالبات الفئوية التي تعطل سير حركة التصنيع والإنتاج.
٤. الغياب الأمني.

ثم فتح باب المناقشة حول هذه التحديات والتي أسفرت عن النتائج التالية:

١. ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول الحاويات (containers) القادمة من الدول الأوروبية التي تم منع شحنها إلى مصر بسبب تخوف تلك الدول من عدم السداد بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد.
٢. إعادة النظر في أزمة تأخر التحويلات المالية إلى الخارج، والتي تفقد البنوك المصرية الثقة في تعاملاتها مع الشركات الأجنبية.
٣. ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات للتعامل مع قضية توقف التسهيلات المقدمة من البنوك الأجنبية لتعزيز التعامل مع المستثمرين المصريين، ومنها أن يتحمل البنك المركزي تغطية العملية بالكامل (اعتماد متكامل).
٤. ضرورة تبني الحكومة المصرية بعض المشروعات المهمة كاملة أو المشاركة فيها مثل مشروع توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والذي يتوافر فيه العنصرين الأساسيين لقيامه وهما الشمس والصحراء.
٥. ضرورة توافر الأمن كشرط أساسي لعودة ثقة المستثمر المصري أو الأجنبي للإقبال على الصناعة المصرية وكافة المجالات الاقتصادية الأخرى.
٦. القضاء على مشكلة البطالة على اعتبار أنها النقطة الأولى في علاج الركود الاقتصادي من خلال توفير الحكومة مجموعة من المشروعات الصغيرة ذات التكلفة المحدودة التي تستوعب كثافة عمالية كبيرة، مع تدريب العمالة وضمان التسويق لمنتجاتهم.
٧. ضرورة الاهتمام بالتلمذة الصناعية للعمالة والتدريب والبحث العلمي لخلق طبقة عالية المستوى سواءً للسوق المحلي أو التصدير.
٨. إعادة النظر في الأداء الإعلامي لما له من آثار سلبية في حالة عدم التحقق من المعلومة قبل الإعلان عنها.
٩. الاهتمام بصناعة الغزل والنسيج المتدهورة ودعوة إحدى الشركات القابضة لصناعة النسيج لبحث إمكانية إعادة تأهيل بعض المصانع التي حدث بها الخلل الفني والإداري.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على التوصيات الآتية:

١. تبني الجمعية الدور الفعال لإعادة ثقة العالم الخارجي في رجال الأعمال المصريين.
٢. دراسة اقتراح إنشاء لجنة مبدئية تحت مظلة الجمعية بتمويل مبدئي نصف مليون جنيه، على أن يدفع كل عضو ١٠ آلاف جنيه و تتبنى هذه اللجنة تدريب الشباب للدخول في مجموعة من المشروعات والاستفادة من اتصالات وعلاقات الجمعية في التسويق لمنتجات هؤلاء الشباب.
٣. تبني لجنة الصناعة والطاقة مجموعة من المشروعات التابعة لهذا القطاع تحت مظلة الجمعية.
٤. التأكيد على ضرورة توافر الأمن كشرط أساسي لاستقرار الاقتصاد المصري بأقصى طاقاتها.
٥. دعم الاقتصاد المصري واستمرار عمل الوحدات الإنتاجية.
٦. ضرورة توظيف العمالة وتدريبها.
٧. توافر دعم مركزي لتحديث الصناعة.